فبرايـــر 2023م

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية يناير 2022م		حتى نهاية يناير 2023م
1,010	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,063
82	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	91
554	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	602

الأداء المالي حتى نهاية يناير

مليون ريال عماني

511 مليون ريال عماني
قيمة القروض الحكومية المسددة بنهاية يناير 2023م، ليبلغ إجمالي الدين العام نحو
17.2 مليار ريال عماني

الأداء المالـــي
حتى نهايـة ينايــر 2023م

الإيــرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (22%) حتى نهاية يناير 2023م مسجلة نحو (982) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (804) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م. **ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز التي شكلت نحو (88%) من الإيرادات العامة.**

مليون ريال عماني

البيــان (حتى نهاية يناير)	2022	2023	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	554	602	%9
إيرادات الغاز	219	258	%18
الإيرادات الجارية	31	122	-
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	0	0	-
إجمالي الإيرادات	804	982	%22

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

- **صافـي الإيـرادات النفطية:** ارتفع صافـي إيرادات النفط حتى نهاية يناير 2023م بنسـبة (9%) مسـجلاً نحو (602) مليـون ريـال عماني مقارنة بتحصيل (554) مليون ريـال عماني حتى نهاية يناير 2022م. ويأتي هذا الارتفـاع مدفوعاً بارتفاع متوسـط سـعر النفط المحقق إلى نحـو (91) دولار أمريكي للبرميل، بالإضافة إلى ارتفـاع متوسـط الإنتاج إلى نحـو (1,063) ألف برميل يومياً. كما ارتفعت إيرادات الغـاز بنحو (39) مليون ريال عماني أي بنسبة (18%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022م.

- **الإيرادات الجارية:** ارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية يناير 2023م بنحو (91) مليون ريال عماني، حيث بلغت نحو (122) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (31) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالـــي
حتى نهايـة ينايــر 2023م

الإنفــاق

بلـغ الإنفـاق العـام حتى نهاية يناير 2023م نحو (837) مليون ريال عمانـي، بارتفاع قدره (51) مليون ريال عماني أي بنسبة (7%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م.**وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:**

- **المصروفـات الإنمائيـة:** بلغـت المصروفات الإنمائية للـوزارات والوحدات المدنية نحو (1) مليون ريال عُماني، بنسـبة صرف بلغت (0.1%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.
- **المصروفـات الجاريـة:** بلغـت المصروفات الجارية للوزارات المدنية نحو (299) مليـون ريال عماني مقارنة بنحو (296) مليون ريال عماني في يناير 2022م.
- **المسـاهمات والنفقـات الأخرى:** بلغت جملة المسـاهمات والنفقـات الأخرى نحو (37) مليون ريـال عماني، مرتفعة بنسـبة (19.3%)، مقارنة بتسـجيل (31) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م. وقد بلغ دعم المنتجات النفطية حتى نهاية يناير 2023م نحو (4) مليون ريال عماني. كما بلغ التحويل لبند مخصص سـداد الديون نحو (33) مليون ريال عماني.

الفائض/العجز

سـجلت الميزانيـة العامة للدولة بنهايـة يناير 2023م فائض مالي بلغ نحو (145) مليون ريال عماني مقارنة بتسـجيل فائض بلغ (18) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

سـددت الحكومـة خلال شـهر ينايـر 2023م قـروض حكوميـة بلغـت نحـو 511 مليون ريـال عماني، متضمنـة سـداد سـندات دولية مسـتحقة بقيمـة (480) مليون ريـال عُماني، مما أسـهم في خفض إجمالي الدين العام إلى نحو 17.2 مليار ريال عماني بنهاية يناير 2023م.

النظـام الآلـــي
لإدارة الديــن العــام

نظام آلي مطور تستخدمه وزارة المالية لتعزز الإدارة الفعّالة للدين العام؛ **وذلك من خلال:**

- **تسجيل** محافظ الديون وإعداد التقارير وتحليلها.
- **توفير** الأدوات الممكنة لتنظيم وتتبع الديون.
- **تحديد** أولويات المدفوعات ووضع خطة لسداد الديون في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة.

أهداف النظــام

استخدام النظام في تخطيط القروض المستقبلية بأفضل تكاليف ممكنة، مما يساهم في تنويع مصادر التمويل وتحسين تكاليف تمويل الاحتياجات المالية للميزانية العامة للدولة.

إجــراء تحليــل للمحفظــة التمويليــة والمخاطر المرتبطة بها، بشكل سريع في نظام متقدم، مما يسهل ويسرع اتخاذ قرارات مبنية على البيانات.

مميزات النظام

الكفاءة: تبسيط مهام إدارة الديون، مثل إجراءات تتبع المدفوعات.

الدقة: تحسين دقة بيانات المحفظة الإقراضية.

الفاعلية: تعزيز اتخاذ القرارات المبنية على بيانات ومعلومات دقيقة.

إدارة المخاطـر: تحديـد وإدارة المخاطر المرتبطـة بالمحفظة الإقراضية، مثل مخاطر ارتفاع أسـعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل.

الأداء الاقتصـادي
العالمــي والمحلــي

الاقتصاد العالمي

تشير توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2023م إلى انخفاض النمو العالمي من (3.4%) في عام 2022م إلى (2.9%) في عام 2023م. كما يتوقع الصندوق انخفاض معدل التضخم العالمي من (8.8%) في عام 2022م إلى (6.6%) في عام 2023م و (4.3%) في عام 2024م.

أسواق النفـط العالميــة

حسب تقرير توقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عن وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية خلال فبراير 2023م، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت (85) دولار أمريكي للبرميل في النصف الأول من عام 2023م. وتتوقع الوكالة ارتفاع مخزونات النفط العالميـة بمتوسـط (0.6) مليـون برميل يوميًا في عـام 2023م بعد الزيادة التي شـهدتها مخزونات النفط بمتوسـط (0.6) مليون برميل يوميًا في عام 2022م. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط السعر الفوري لنفط برنت الخام نحو (82) دولار أمريكي للبرميل في النصف الثاني من عام 2023م و (78) دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م.

من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط من متوسط (99.4) مليون برميل يوميًا في عام 2022م إلى (102.3) مليون برميل يوميًا في عام 2024م مدفوعًا بشـكل أساسـي بالنمو في الصين وغيرها من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يزداد المعروض النفطي العالمي بمتوسط (1.1) مليون برميل يوميًا في عام 2023م و (1.5) مليون برميل يوميًا في عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

تشـير توقعـات صنـدوق النقد الدولي إلى أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي لسـلطنة عمان نحـو (4.1%) في عام 2023م و (1.9%) في 2024م. كما يتوقع الصندوق أن يحقق ميزان الحساب الجاري لسلطنة عمان نمواً إيجابياً خلال عام 2023م بنسبة (2.7%).